

نحو القوة

البنّتاغون في تصنيفه كتهديد للأمن القومي لا سيما لما ينتج من موجات لجوء حول العالم. وبدل ذلك يجري التركيز على الحاجة لتحقيق «تفوق طاقتي».

الأمن السايبري: تزايد اهتمام الاستراتيجيّة بالأمن السايبري والمنصات الرقمية والبيانات كجزء من مسائل الأمن القومي، حيث إن استخدام الأدوات السايبرية سمح للمنافسين من دول وغير دول بإيذاء الولايات المتحدة في مجالات متعددة، بحسب الاستراتيجية. وتعتبر الوثيقة أن الأسلحة السايبرية تمثل تهديداً جديداً لأن في إمكانها أن تضرب «من دون العبور فيزيائياً عبر الحدود»، كما أنها تعني أن «تحقيق الردع اليوم أصبح أكثر تعقيداً بكثير مقارنة بحقبة الحرب الباردة».

6- الشرق الأوسط

بحسب الاستراتيجية، تهدف الولايات المتحدة إلى أن لا يكون الشرق الأوسط «ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وأن لا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن يبقى مصدراً لاستقرار سوق الطاقة العالمي». فيما تكمن مصادر الأزمة، كما يرد في النص، في المنطقة بالتوسع الإيراني، وأنهيار الدولة، والأيدولوجية الجهادية، والركود الاجتماعي الاقتصادي، والعداوات الإقليمية. وفيما يبدو نقداً لمذهبي بوش وأوباما، تشير الاستراتيجية إلى أنه «لا التطلعات للتحول الديمقراطي ولا عدم الانخراط يمكن أن يعزلنا عن أزمات الإقليم».

تسعى الاستراتيجية إلى استغلال مشهد الحروب الأهلية داخل المنطقة للدفع بالصراع العربي الإسرائيلي إلى الخلف والتقليل من دوره في أزمات المنطقة. فازمات المنطقة، بحسب الوثيقة، سببها الإرهاب وإيران، فيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مجرد عارض لهذه الأزمات.

ترى الوثيقة أن موقف الشركاء في المنطقة لمواجهة الإرهاب يشكل فرصة تعاون أكبر لتحقيق الاستقرار وإقامة توازن قوى في صالح الولايات المتحدة. وتحدث الوثيقة عن دعم الإصلاح التدريجي والمساعدة على قيام مجلس تعاون خليجي قوي ومتكامل، وإقامة شراكة استراتيجية بعيدة الأمد مع العراق كدولة مستقلة، وإيجاد تسوية للحرب السورية تضمن عودة اللاجئين، وتسهيل عملية سلام شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومنع إيران بالتعاون مع الحلفاء من حيازة السلاح النووي، وتشجيع تحديث الاقتصاد لا سيما في السعودية ومصر، وتعزيز فتح الأسواق والمجتمعات. وعسكرياً ستحافظ الولايات المتحدة على التواجد الضروري لحماية أميركا والحلفاء من الهجمات الإيرانية ولضمان توازن قوى في صالح أميركا، إلى جانب التعاون في قضايا مكافحة الإرهاب وأنظمة الدفاع الصاروخي. تتسم لغة الخطاب تجاه الشرق الأوسط بالإقرار بنوازات القوى الحالية وبتحذير القوى الأميركية وغياب أية نية لتدخل عسكري واسع واستمرار تفويض القضايا للحلفاء. فبحسب الوثيقة «ينبغي أن تكون واقعيين في توقعاتنا للإقليم من دون أن نسمح للتشاؤم أن يثبؤش على مصالحنا ورؤيتنا لشرق أوسط حديث».

نشير إلى جملة تأثيرات محتملة لهذه الاستراتيجية على الشرق الأوسط في حال التزمّت إدارة ترامب بمضامينها:

- 1- المقاربة الحذرة للتدخلات العسكرية حول العالم ستستمر في فرض ضغوط وقيد على دور أوسع للولايات المتحدة داخل المنطقة، ما يعني أن المبادرة الأميركية في الشرق الأوسط ستبقى منضبطة إلى حد بعيد ضمن سقف التوازنات القائمة.
- 2- العلاقة المشروطة والانتهازية مع الحلفاء، ستزيد من احساس الحلفاء الإقليميين لواشنطن بالحاجة إلى الاستمرار في تطوير أدوار خاصة بهم والانفتاح على مزيد من القوى الدولية. وهذه الانتهازية يمكن أن تعزز من الانقسامات داخل المحور التقليدي مع تحقيق التوتر السعودي - الإماراتي/ القطري - التركي. يُلاحظ في هذا السياق غياب أي ذكر لتركيا وقطر في الوثيقة التي تشير للحلفاء في مصر والسعودية.
- 3- يخلو التقرير من العداء التقليدي ضد

«النظام السوري»، ويتحدّث فقط عن عودة اللاجئين إلى وطنهم، ومن دون الإشارة إلى «المعارضة السوريّة». وربما يعكس هذا الحذر غياب التوافق داخل الإدارة الأميركية حول الأزمة السورية في مرحلة ما بعد داعش، أم أنه غموض متعمد كي لا تلزم الإدارة الأميركية نفسها بأية خيارات في ظل القيود المتعددة عليها داخل الميدان السوري بفعل جملة من التناقضات مثل الموقف من الأكراد بما يثير حفيظة تركيا، أو الموقف من النظام بما يثير قلق روسيا. إذاً، في الشأن السوري لا يبدو أن الإدارة الأميركية مقبلة على تغيير مقاربتنا الحالية. وهي مقاربة تريد من خلالها امتلاك حق «فيتو» على أي مسار للتسوية، ومنع الدولة السورية من استعادة بعض المناطق المفتاحية سواء شرق الفرات أو في التنف والمنطقة الجنوبية، وبقاء النظام السوري ضعيفاً من خلال منع عمليات إعادة اعمار واسعة، وإبقاء تواجد عسكري مباشر كرسالة لإيران وحلفائها أنها قادرة على فرض بعض الخطوط الحمر، مع محاولة الحفاظ على حد أدنى من التفاهات مع اللاعب الروسي، ومحاولة منع وقوع مواجهة كردية - تركية مفتوحة في الشمال السوري.

4- إن تأكيد الوثيقة على «الحرب الطويلة» المجموعات الم يجب أن تستمر لضربها في «مهدها» لا سيما على المستوى الأيديولوجي وقنوات التمويل والتجنيد.

ما يُشير أن الإدارة الأميركية ستستمر في شرعنة تدخلاتها الحالية في المنطقة تحت عنوان رئيسي عنوانه مكافحة الإرهاب «الجهادي»، وهو عنوان يمثل في ذات الوقت مدخلاً لتعزيز المواجهة مع إيران التي أصبحت أولوية مطلقة من الناحية العملية.

5- السياق العام للوثيقة لا يُبرز الشرق الأوسط باعتباره المصدر الأساسي للتحديات والتهديدات بل منطقة «آسيا - الباسيفيك» حيث الصين وروسيا وكوريا الشمالية. وهذا الأمر مرتبط بأن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر أن «المنافسة الاستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، هي حالياً الهاجس الأساسي في الأمن القومي الأميركي»، بحسب «استراتيجية الدفاع الوطني» الأميركية التي نُشرت مؤخراً. وهذا يؤشر أن مبدأ أوباما بالتحول نحو شرق آسيا لا يزال له آثاره باعتباره لم يكن مجرد «خيار» لإدارة أميركية بل «ضرورة» فرضتها اختلافات توازن القوى في النظام الدولي على إدارة ترامب أيضاً.

6- إن اللهجة الحادة والعدائية تجاه كل من روسيا والصين، قد يكون من شأنها أن تحفز سياسات كلا الدولتين داخل الشرق الأوسط في سبيل تعزيز التوازن بوجه الولايات المتحدة. من غير الممكن أن تقبل الصين أن تحصر نطاق التنافس مع أميركا في شرق آسيا، أي المحيط الحيوي المباشر للصين، بل ستفضل الصين أن توازن القوة الأميركية في ساحات حيوية لواشنطن يأتي الشرق الأوسط في مقدمتها.

7- بخصوص «إسرائيل»، هي لم ترد إلا ثلاث مرات وضمن فقرّة واحدة مرتبطة بالصراع «الفلسطيني - الإسرائيلي» ذكرناها في معرض النص. وبالمقارنة مع استراتيجية الحالية أوباما 2015، تبدو الاستراتيجية الحالية أقل حماسة لإسرائيل، خطائياً على الأقل. ربما تعمّدت إستراتيجية أوباما إبراز هذه التأكيدات لامتنعاص التوترات التي كانت تعصف حينها بين إدارته وحكومة نتنياهو.

بالمجمل تسعى الوثيقة في ما يخص الشرق الأوسط إلى إعادة تقديم الصراع في المنطقة على أنه بين محورين، بين «حلفاء وشركاء» الولايات المتحدة بقيادة واشنطن من جهة، وإيران وحلفائها والإرهاب «الجهادي» من ناحية أخرى، في حين كانت مقاربة أوباما أن الصراع هو مجرد حرب مذهبية وصراع قوى إقليمية تقف الولايات المتحدة على هامشه. في العمق، ما تزال إدارة ترامب تلتزم إلى حد بعيد بمبدأ «القيادة من الخلف» الذي أرساه أوباما، إلا أنها تقدم نفسها جزءاً أصيلاً داخل الصراع وليس على هامشه وذلك باعتبار أن التوازنات مع محور المقاومة في مرحلة «ما بعد داعش» توجب مثل هذا الانزياح الأميركي.

* باحث لبناني

تجميع قوى الاعتراض: خطوة مهمة لبناء المعارضة الوطنية الديمقراطية

حسن خليل

تأتي الانتخابات النيابية المقبلة كمحطة جديدة في معركة سياسية مفتوحة في وجه سلطة المحاصّة الطائفية والمذهبية. وهي تشكل تحدياً جدياً لكل قوى الاعتراض والتغيير الديمقراطي حول مدى قدرتها على خوض هذه المعركة بنجاح، وراء برنامج مشترك، ولوائح موحدة، ضمن ائتلاف سياسي في الدوائر الانتخابية كافة. واستكمالاً للمواجهات التي سبق أن خاضتها تلك القوى، على امتداد السنوات الست المنصرمة في بيروت والمناطق اللبنانية المختلفة، سعياً وراء قضايا ومطالب سياسية واجتماعية محقّة، وانتصاراً لحقوق الموظفين والأجراء وأصحاب الدخل المحدود، كان نداء الحزب الشيوعي اللبناني إلى كل قوى الاعتراض والتغيير الديمقراطي في لبنان بأن «اتحدوا وكونوا معاً صوتاً واحداً للتغيير». ذلك أنه لا خيار للنجاح في هذه المواجهة إلا بالوحدة والوحدة فقط، وعلى الجميع تحمّل هذه المسؤولية التاريخية وما تتطلبه من تضحيات، والتوجّه نحو خوض هذا الاستحقاق بروحية تغلّب المقاربة الديمقراطية الكليّة المسددة للمصالح المشتركة للكتلة الشعبوية المشكّلة، بدل الفرق في متاهات المقاربات الجزئية والضيقة الخاصة، ما يعني ضرورة انخراط كل مكونات هذه الكتلة الشعبوية في العمل على بناء تفاهات انتخابية بالتعاون مع حيثيات سياسية واجتماعية لها ثقل شعبي على المستويين الوطني والمحلي وغير مرتبطة بأطراف النظام السياسي.

تأسيساً على ذلك، جاءت مبادرة الحزب بانعقاد اللقاء الوطني لقوى الاعتراض والتغيير الديمقراطي، نهار الأحد في 2018/24 في مسرح المدينة في بيروت، الذي ضمّ 45 هيئة حزبية ونقابية واجتماعية وشبابية ونسائية ومدنية، وشخصيات سياسية وطنية وأساتذة جامعات وصحافيين وفنانيين، بحضور تخطى 300 مشارك، لتشكل خطوة وطنية مهمة على طريق تجميع القوى الديمقراطية على امتداد مساحة الوطن، متسلّحة ببرنامج مشترك يؤسس لقيام جبهة وطنية ديمقراطية منظمة ضدّ قوى السلطة المتنفّذة من أجل إنقاذ لبنان من الأزمة السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني بسببها، والتي لم ولن تجد حلاً لها إذا ما أعادت هذه السلطة إنتاج نفسها من جديد. وقد جاء الإعلان الصادر عن اللقاء معبراً في بنوده الأساسية عن أهداف اللقاء.

- اعتبار الانتخابات النيابية استحقاقاً لحاسبة أطراف السلطة على نهج المحاصّة الطائفية والمذهبية، وهدر المال العام، وإفكار اللبنانيين، وتعميع الفساد والإفساد، وتعطيل المرافق والخدمات العامة للدولة. - التزام العمل على توحيد الجهود لخوض الانتخابات في الدوائر كافة في مواجهة قوى السلطة، تحت شعارات وبرامج ولوائح موحدة، وأن تكون كل التشريعات في خدمة تحقيق هذا الهدف. - تنظيم حالة الاعتراض والتغيير الديمقراطي من خلال بناء أطر عمل تنظيمية، ووضع برامج عمل مشتركة لها على صعيد كل منطقة من المناطق.

- وضع الانتخابات النيابية في خدمة بناء معارضة ديمقراطية لفتح الأفق أمام تأسيس ائتلاف سياسي على الصعيدين الوطني. - رفض وإدانة الخطاب السياسي المذهبي الهادف إلى تقسيم اللبنانيين والعمل على تحضير تحرك شعبي يهدف إلى توحيدهم على أساس حقوقهم ومطالبهم الاقتصادية والاجتماعية.

- تشكيل لجنة متابعة مفتوحة من المشاركين لمواكبة مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية وما بعدها لبلورة البديل الديمقراطي.

«لا يكفي أن نعترض دون أن نبادر إلى التغيير بأنفسنا»، بهذا الشعار والإرادة، جاءت باكورة إطلاق الأطر الديمقراطية الناطقية يوم السبت 10 شباط من «نوار المتن» كأول ترجمة فعلية لعملية التجميع على مستوى المناطق، فأخذت على عاتقها وضع الدماميك الأولى في بناء المعارضة الوطنية الديمقراطية، المحضنة بقوى وشخصيات سياسية واجتماعية ونقابية ومدنية. لتكرّر السبحة بعدها بتأسيس تجمعات في العديد من المناطق، ومن ضمنها إعلان التجمع الديمقراطي في قضاء بنت جبيل، إلى لقاء الأماندا في منطقة مرجعيون - حاصبيا،

وصولاً إلى إعلان لقاء التجمع الديمقراطي في مدينة صور يوم الأحد في 11 شباط في منتدى صور الثقافي باسم «صور والزهراني معاً». وتستمر عمليات التحضير لتأسيس تجمعات ديمقراطية في العديد من المناطق الأخرى، في النبطية والزهراني والشوف وعاليه وجبيل والبقاع، وصولاً إلى الشمال وعكار... هو قوس قزح بدأت ألوانه وملامحه ترتسم بوضوح، وسيكتمل قريباً في كل المناطق، حيث يعمل حزبنا بالتعاون والتنسيق مع مروحة واسعة من القوى والشخصيات المدنية والديموقراطية، كي يصار إلى تنويع ذلك في مؤتمر وطني يشمل كل هذه التجمعات الديمقراطية على صعيد لبنان ككل، تأسيساً لبديل من السلطة الفاسدة.

مع تبلور هذا البديل، يصبح الخيار الشعبي حاسماً وشديد الوضوح: التصويت معاً وبصوت واحد في الشارع كما في صناديق الاقتراع، انتصاراً للقمة العيش وتأميناً للحقوق ومستقبل الأبناء... إن هذه الأطر، وعلى تعدّد مناطقها وقواها، تجمعها أساسيات مشتركة: أولها بناء الدولة الوطنية المقاومة للغطرسة الإسرائيلية المستمرة في احتلالها، وفي إطلاق التهديدات للبنان بالتعدي على حدوده البرية والبحرية ونهب ثروته النفطية وبناء الجدار، وثانيها الدولة القادرة على تأمين مستلزمات معيشة وحقوق الشعب بالديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وهي بديهيات لم ولن تؤمنها الدولة الطائفية وسلطانها الفاسدة، سلطة يتحكم بها أصحاب رأس المال وأمرأه المذاهب وأصحاب الريوع العقارية والمصرفية.

من هنا ضرورة إكمال قوس المواجهة هذا ضد القانون الانتخابي وأحزاب السلطة التي أقرته بغية إحداح الخرق المطلوب في بنية النظام السياسي الحاكم والتحكم في كل مفاصل الحياة. لقد أن الأوان لكل تلك الأطر لأن تجتمع على ضفة واحدة في مواجهة تحالف السلطة والزعامات الطائفية ورأس المال الكبير؛ مواجهة لا لبس فيها، ولا تردد في خوضها، فلا مراهنات ستنتفع مع من رهن القرار السياسي للخارج والقرار الاقتصادي لمتهني الفساد والإفساد السياسي وشروط البنك الدولي ومؤتمرات باريس بنسخها المتعددة. إن الانحياز إلى مصالح الشعب اللبناني ليست وجهة نظر، والدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين والأجراء ليست وجهة نظر، وكذلك الدفاع عن البيئة والصحة والخدمات والمواصلات والتعليم... ليست قضايا تتحمل أكثر من وجهة نظر... هي حقوق مكتسبة والانحياز إلى جانبها هو أمر طبيعي، أما عكس ذلك فهو ما يجب مواجهته.

هي انتخابات سياسية علينا أن نظهر فيها حجم ودور قوى الاعتراض الوطني الديمقراطي، كي نتمكن من تأسيس المعارضة الديمقراطية، ونترجم موقفنا من القانون الانتخابي الذي ضرب صحة التمثيل. فعندما تخوض قوى الاعتراض الديمقراطي معركة موحدة وفي كل الدوائر، فإنها ترمي، ليس إلى تحقيق خروقات محددة هنا وهناك فقط، بل إلى احتساب أصواتها في كل الدوائر وترجمتها إلى مقاعد - لا على أساس القانون الحالي - بل على أساس ما كُنّا ننشده ونكافح من أجله: قانون انتخابي قائم على أساس التحزّب من القيد الطائفي في الدائرة الواحدة أو الدوائر الخمس الكبرى، وذلك كي نبيّن للناس، كل الناس، أن القوى السياسية الحاكمة لم تكف بسرقه لقمة عيش شعبنا ورواتبه وأجوره وصحته وبيئته ومدرسته، بل إنها سرقت أيضاً صوته ووزنه التمثيلي لسنوات وسنوات.

هي مواجهة مفتوحة بكل المجالات، وتبقى الثقافة عنواناً أساسياً فيها. ضربتْه مكلّفه أن تكون لا طائفياً في هذا البلد؛ فخطاب استشارة الغرائز المذهبية ضرورة تفرضها موجبات السلطة والتسلط. موجبات أطلقت منذ 31 عاماً رصاص ظلامها وظلاميتها على رأس النور والعلم والثقافة. عدراً أبا نزار، لا يزال صدى تلك الطلقات يدوي في شارعنا الوطني والعربي، وغيوم الطوائف والمذاهب ملبدة في فضائنا وعواصف التكفير والرجعية تسود وتتحكم بالعقول.

تحية ووردة حمراء من حزبك ورفاقك، وهم على العهد والوعد بالوطن الحر والشعب السعيد.

* عضو مكتب سياسي ومسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني